الأمم المتحدة

مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦٨٠

الجمعة، ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، الساعة ١٠/٤٥
نيويورك

الرئيس:	السيد ديجاميه	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	ألمانيا	السيد هنزه
	اندونيسيا	السيد ويبيسونو
	إيطاليا	السيد فيرارين
	بوتسوانا	السيد موتسواغاي
	بولندا	السيد فلوسفيتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد سومافيا
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	غينيا - بيساو	السيد كويتا
	مصر	السيد عبد العزيز
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ويستون
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد اندرفورث

جدول الأعمال

الحالة في جورجيا

تقرير الأمين العام المتعلق بالحالة في أبخازيا بجورجيا (S/1996/507 و Add.1)

96-85928
*9685928

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جورجيا

تقرير الأمين العام المتعلق بالحالة في أبخازيا بجورجيا (S/1996/507 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي إيرلندا وجورجيا يطلبان فيهما دعوتهما الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذين الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد شخيدزه (جورجيا) مقعدا الى طاولة المجلس؛ وشغل السيد كامبل (ايرلندا) المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام المتعلق بالحالة في أبخازيا بجورجيا، الوارد في الوثيقتين S/1996/507 و Add.1. ومعروض أيضا على أعضاء المجلس الوثيقة S/1996/544 التي تحتوي على نص مشروع قرار أعد خلال المشاورات السابقة التي أجراها المجلس.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقتين التاليتين: S/1996/371، وهي رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة؛ و S/1996/527، وهي رسالة مؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة، تنقل رسالة مؤرخة ٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من رئيس جورجيا.

المتكلم الأول هو ممثل جورجيا، وأعطيه الكلمة.

السيد شخيدزه (جورجيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): يسرني، سيدي، أن تتاح لي الفرصة لأن أعرب لكم مرة أخرى عن عميق احترامنا وعن تحياتنا بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن.

وأود أن أعرب، باسم حكومة بلدي، عن عميق امتناننا للأمم المتحدة ولمجلس الأمن وللأمين العام السيد بطرس بطرس غالي ولممثليه على مساعدتهم لجورجيا في محنتها.

ونود أن نقدم خالص امتناننا لمجموعة البلدان المعروفة "بأصدقاء جورجيا" على اهتمامها وجهودها الدؤوبة من أجل إيجاد حل شامل للصراع. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لروسيا، بوصفها وسيطا، على جهودها التي لا تكل في سبيل حفظ السلام.

ويعي بلدنا دوما دعم المجتمع الدولي له. واليوم، يتطلع مئات الآلاف من الأفراد المضطهدين الى إمكانية إنقاذهم على أساس النهج التي صقلها المجتمع الدولي. وآمالهم في المستقبل معلقة على ذلك. وهذا الإيمان هو قوة حيوية في جورجيا اليوم. فبفضل هذا الإيمان يمكننا أن نواصل الحياة رغم كل الجراح المتقيحة التي تجلبها حرب أبخازيا على العديد من الأسر على جانبي نهر إنغوري.

واليوم، لم يعد أصل هذه المواجهة وتطورها سرا. كما أنه من المعروف كيفية ظهور هذا الصراع وتغذيته بشعارات الدفاع عن الإمبراطورية الشيوعية، ومصادر الأسلحة، والولاية التي بموجبها تفلت النزعة الانفصالية العدوانية من العقاب.

وقد أدى تطور العمليات الديمقراطية الى فشل سياسة القوة، التي كانت تسعى جاهدة لمواصلة الصراع في أبخازيا وفي مناطق أخرى من الامبراطورية السوفياتية السابقة. وقد نشأت العداوة بين ديمقراطية تتطور تدريجيا والأطراف المتبقية التي انتحت جانبا

وهي تسعى للانتقام، وامتدت جذور هذا الانتقام الى البؤر الساخنة في أبخازيا.

إن تطور الأحداث المفجعة في هذه المنطقة شجع الى حد كبير عملية انتشار كميات ضخمة من الأسلحة والمخدرات، بالإضافة الى تكوين عصابات مسلحة غير مشروعة تحولت فيما بعد الى وحدات لقطاع طرق. وحولت أبخازيا الى قوة كبيرة لزعزعة الاستقرار في القوقاز. ولا يزال هذا الاتجاه السلبي يتفشى على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي.

لا يزال هذا الصراع يعرقل تطوير عمليات سياسية سليمة وهو عقبة كأداء تعترض طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وبحق يحيط تقرير الأمين العام الأخير علما بحقيقة أن عملية السلام متوقفة تماما. وإن قطاع غالي، الذي تركز عليه حاليا الجهود الدولية، قد اجتاحته الفوضى وعدم الشرعية. واليوم، تقوضت عملية التسوية السياسية أساسا. وقد انقطعت المفاوضات ولا تثير الاجتماعات النادرة إلا الوهم بأنها مستمرة. وأصبح العدد الصغير من اللاجئين الذين عادوا إلى وطنهم رهائن في أيدي عصابات اللصوص وتتعرض حياتهم وكرامتهم للمهانة.

وإن تنفيذ سياسة الإبادة الجماعية و "التطهير العرقي" تجاه الجورجيين في أبخازيا قد اعترف به على نطاق واسع لأول مرة في مؤتمر قمة بودابست بشأن الأمن والتعاون في أوروبا (S/1994/1435). وينظر برلمان جورجيا في معلومات غزيرة تلقاها مكتب النائب العام وتشهد على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وقد حملت سياسة العنف ثلاثة أرباع السكان الأبخازيين على ترك ديارهم. إن الحالة المادية والمعنوية لهؤلاء المشردين، الذين أجبروا على البقاء دون مأوى، يائسة وقد ارتفعت نسبة الوفيات في صفوفهم ارتفاعا كبيرا.

إن أعمال القتل العمد المرتكبة بدافع عرقي، والخطف والتعذيب قد ضاعف منها تدهور الحالة العامة، حالة الجريمة، في جميع أراضي أبخازيا، التي لم تعد فيها أهداف العنف تختار على أساس معايير عرقية: حولت أبخازيا إلى مأوى للمجرمين المحليين والأجانب.

وفي هذه الحالة، يبدو مما يثير السخرية على الأقل بالنسبة للإنفصاليين أن يؤكدوا أن العقبة التي تعترض طريق عودة اللاجئين هي رغبة السكان المحليين المتبقين وأنه لتغيير هذا الوضع فالمطلوب توفير "بعض الوقت". وقد تعرضت الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام لهذه المسألة. وهذه ليست إلا محاولة لإيجاد الانطباع بأن إبادة الأجناس والاستيلاء القسري على الأراضي نتيجة لصراع مزعوم ينبغي أن يعتبرا بديهيين وأن الغالبية المتبقية في الأراضي معنية.

"بلأم الجروح وتغيير المواقف" (S/1996/507، الفقرة ٧)

للسكان الأقلية.

ويصبح من الواضح أن انهيار عملية التفاوض بشأن عودة اللاجئين يرتبط بالرغبة في إضفاء الشرعية على حالة انعدام القانون وفي استغلال الوقت. وقد احتل المجرمون منازل اللاجئين الذين اضطهدوا كمكافآت على جرائمهم. وفي نفس الوقت، ينفذ برنامج مخطط ومنظم بعناية لتحديد الوجود الدولي في المنطقة.

وقد بلغت الأمور حدا تتعرض فيه للتهديد ليس فقط أرواح السكان الجورجيين العزل والمهانين المحرومين من حقوقهم، ولكن أيضا أرواح المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة ناهيك عن عجزهم عن تنفيذ مهامهم الموكلة إليهم.

واتضح أن هذا الحساب معصوم من الخطأ. إن بث الألغام بأعداد كبيرة في مناطق في الإقليم قد أتاح الفرصة لمن يهتمون بفعل ذلك لإزعاج الوجود الدولي في المناطق التي اختاروها لأعمالهم الإرهابية. فالسكان، الذين هم في حالة مستمرة من الرعب، فقدوا في الواقع كل أمل أو كل إيمان بالعدالة. وتترتب على بث الألغام أيضا آثار بعيدة المدى، مما يسمح للذين يرتكبون هذا العمل بتهيئة الظروف التي يحرم فيها المراقبون الدوليين من المعلومات المستقاة من المصدر الأول والتي يخطط ويدبر فيها إحباط نمو المجتمع الدولي.

ويجب أن نفترض أنه إذا لم تهيأ الفرصة مرة أخرى، في المستقبل، لتلقي معلومات موضوعية من المنطقة، فإن عدد التقارير الخاصة بتنفيذ الميليشيا الأبخازية لعمليات قمع المقاومة، مثل تلك التي ذكرت في الفقرة ٣٢ من التقرير، أو الخاصة بقطع الطرق الذي تقوم

به المجموعات الإجرامية وباحتفالاتها الصاخبة المخمورة في مناطق لا تسيطر عليها الميليشيا الأبخازية، كما وصفت في الفقرة ٢٦، سيستمر في الزيادة.

وليس من المدهش أن يتسبب هذا الوصف للحالة في حزننا. وفي هذه الغضون فإن أفرادا معروفين جيدا لدى الجميع يدخلون رسميا في أجهزة إنفاذ القانون في أبخازيا وقد تلقوا نياشين عسكرية عديدة للبسالة، بينما يعترف رسميا بأنهم منفذون لأعمال الإعدام وأعمال التعذيب للكثير من المدنيين الأبرياء الواردة أسماؤهم في القائمة الطويلة بالضحايا.

ومن الواضح تماما أن إيجاد تسوية سلمية وحل توفيقي متبادل لا يمكن تحقيقه إلا على أساس حسن نية كل من طرفي الصراع، كما ذكرت الفقرة ٥٦ من التقرير. ولكن ألم يرد هذا الالتزام في اقتراحات جورجيا بشأن مركز أبخازيا في الوثيقة S/1996/165؟

ويمكن ضمان تنفيذ هذه الاقتراحات في سياسة حكومة جورجيا والموقف الراسخ للرئيس إدوارد شفرنادزه، وهو الموقف الذي أكده مرارا وتكرارا. وتشكل جهوده رادعا لمؤيدي الأعمال الفوضوية والراديكالية. وعندما نتكلم عن آفاق تحقيق السلم في المنطقة، يجب أن نأخذ في الحسبان التقاليد التاريخية لشعبنا الذي لم يتغير أبدا، رغم مختلف التطورات السياسية. ولم يمكن الأمة الأبخازية الصغيرة من الاحتفاظ بهويتها، وثقافتها، ولغتها وفرص تنميتها إلا تعايشها القديم مع الجورجيين.

وترتبط العملية الصعبة ولكن الحتمية في نهاية المطاف المتمثلة في إعادة إحياء جورجيا ارتباطا لا انفصام له بمستقبل أبخازيا. وفي هذا الصدد بالتحديد جاء رئيس جورجيا بفكرة إنشاء صندوق خاص لتنفيذ عملية إعادة البناء الاقتصادي للهياكل الأساسية في المنطقة فور اختتام المفاوضات السياسية بنجاح. وتعرب حكومة جورجيا عن أملها الكبير بأن تتلقى هذه الفكرة تأييدا دوليا عريضا وتعتقد أنها ستكون حافزا هاما لتطوير عملية السلام.

وتدرك حكومة جورجيا أن كلا من الجانبين يتحمل المسؤولية عن صيانة السلام والاستقرار. ومن الواضح، من ناحية أخرى، أن تقييما حقيقيا لمواقف الأطراف كما تبين في أعمالها لا يمكن تقديمه على أساس نهج متوازن.

وفي ظل هذه الظروف، التي يجري فيها تجاهل قرارات مجلس الأمن وجهود المنظمات الدولية والدول فرادى، تهدد الأحداث بأن تتخذ اتجاها مأساويا، ولا يمكن أن ينتصر تصميم المجتمع الدولي إلا بالإنفاذ.

ويراود حكومتي الأمل بأن تتخذ كل الخطوات الممكنة لتوسيع مشاركة المجتمع الدولي في تسوية الصراع. ونرى أن من المفيد إيفاد ممثلين لمجلس الأمن إلى جورجيا لدراسة الحالة على الطبيعة. كما نعرب عن الأمل بأن يستخدم مجلس الأمن جميع الوسائل المتاحة له لإقناع الانفصاليين بأن سياستهم المخربة ميئوس منها. ونود أيضا أن نعرب عن يقيننا بأن الدعم الدولي المناسب لتسوية سيقدم أيضا من خلال أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها المنظمات الإقليمية ورابطة الدول المستقلة.

ونعتقد أن من الضروري اتخاذ إجراء موسع والتقدم بمطالب أكبر لمنع مزيد من تصعيد التوتر وإسالة الدماء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل جورجيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل أيرلندا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كامبل (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إنني ممتن لإتاحة هذه الفرصة لي للتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد انضمت البلدان التالية إلى هذا البيان، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، مالطة، هنغاريا. وانضمت آيسلندا والنرويج أيضا إلى البيان.

إن هذه هي المرة الثالثة التي ينظر فيها مجلس الأمن في مسألة أبخازيا، بجورجيا في خلال ستة شهور. ويؤسفني أيضا أن أقول، إنها مناسبة أخرى نحيط فيها علما باستمرار فشل الطرفين في تحقيق تسوية سياسية شاملة. إن النتائج الاقتصادية والسياسية المترتبة على هذا الفشل خطيرة ولكن البُعد الإنساني لهذا التجمد في الموقف هو الذي يشكل مصدر قلق خاص للاتحاد الأوروبي.

إن نطاق هذه المأساة الإنسانية قد وصف، ببلاغة، في الرسالة المؤرخة ٦ تموز/يوليه ١٩٩٦، الموجهة

إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس جورجيا. ويود الاتحاد الأوروبي الإعراب عن إدانته لأعمال القتل التي حدثت في المنطقة بحوافز إثنية وغير ذلك من أعمال العنف المتصلة بها. إن المجتمع الدولي لا يمكن أن يسمح بهذه الانتهاكات الوحشية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ويحث على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإلقاء القبض على مرتكبي هذه الأعمال ومحاكمتهم.

إننا نشجب بشدة العقبات التي وضعتها السلطات الأبخازية بمنع عودة اللاجئين والنازحين في وقت مبكر، وندعوها إلى اتخاذ خطوات عاجلة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لتمكين جميع النازحين واللاجئين من العودة بحرية إلى ديارهم في ظل ظروف آمنة ودون أي ربط بين ذلك وبين مسألة الوضع السياسي لأبخازيا بجورجيا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ببرنامج حماية وتعزيز حقوق الإنسان الذي سيضطلع به مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونتطلع إلى إنشاء مكتب في سوخومي، وندعو الطرفين إلى تقديم تعاونهم الكامل لهذه المبادرة الهامة.

إن التقرير الشامل الذي قدمه الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا بجورجيا، يبين بوضوح أنه، بالرغم من الجهود الهائلة التي بذلتها الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة، كان التقدم المحرز في التوصل إلى حل يحظى بقبول طرفي النزاع غير كاف.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بخيبة الأمل بصورة خاصة لأنه بالرغم من اللفتات الإيجابية للغاية التي قدمتها حكومة جمهورية جورجيا بعرضها إطارا لحل سياسي وسط، لم ترد أي استجابة جادة من الجانب الآخر تسمح بإجراء مفاوضات مجدية.

إن هذا الموقف من جانب السلطات الأبخازية يتجاهل مبدأين أساسيين ما زال الاتحاد الأوروبي ملتزما تماما بهما. أولا، الاحترام الكامل لسيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا؛ وثانيا، رفضنا السماح بتقويض العمل القيم لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ورابطة الدول المستقلة من جانب الذين عقدوا عزمهم على السعي وراء أهدافهم الذاتية دون اكتراث برفاهية شعوبهم.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تأييده الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص السفير برونر ونائبه المقيم، السيد بوتا، لتشجيع الطرفين على المضي قدما نحو تسوية سياسية تكون شاملة ومتوازنة على حد سواء.

ونؤيد أيضا العمل الذي يقوم به الاتحاد الروسي، بصفته عاملا مساعدا، لتكثيف البحث عن تسوية سلمية لهذا النزاع. ونود أن نشيد بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونرحب بالإشارة الواردة في مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم إلى جهود دول المنظمة الجماعية، سعيا وراء اتفاق تفاوضي.

إن بث الألغام في منطقة غالي والأرواح التي فُقدت نتيجة لذلك أمر يستحق إدانة قاطعة. ولا يمكن إطلاقا قبول ما يترتب على ذلك من تقييد شديد لقدرة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا على التحرك بحرية في المنطقة، بجانب إعلان القواعد الثلاث للأفرقة الناتجة عن ذلك. ويحث الاتحاد الأوروبي الطرفين على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون بث الألغام. ونرحب، في هذا الصدد، بالخطوات التي اتخذها الأمين العام حتى الآن لترتيب توفير مركبات محصنة من الألغام وبعض الدعم الهندسي.

ولا تزال سلامة أفراد حفظ السلام التابعين للبعثة ولرابطة الدول المستقلة ذات أهمية قصوى، وينبغي لجميع الأطراف توفير الدعم، على أكمل وجه، للسماح لهم بالاضطلاع بولايتهم بشكل ملائم وآمن وفعال.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى استئناف المفاوضات بين السلطات الأبخازية وجمهورية جورجيا. وكما كتب رئيس جورجيا في رسالته إليكم ينبغي ألا ننبذ أسلوب المفاوضات. فبهذه المفاوضات فقط يمكن الوصول إلى حل دائم لهذا النزاع الذي تسبب بالفعل في معاناة إنسانية بالغة. ولا يمكن ضمان أمن الجميع ووضع أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة إلا عن طريق تسوية سياسية شاملة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد مشروع القرار المعروض اليوم. فهو دليل واضح على قلق المجتمع الدولي إزاء استمرار توقف السعي إلى حل لهذه المسألة،

ويشكل نداء عاجلا للطرفين لبذل قصاراهما لاستئناف المفاوضات الحاسمة، في وقت مبكر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. إذا لم يكن هناك اعتراض، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة، أولا، لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أبدأ بالقول إن ألمانيا تؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وإذا قارنا الوضع في جورجيا منذ ستة شهور مضت والوضع الذي نواجهه الآن، نجد أن الصورة غير مشجعة، فيما يتعلق بمسألة أبخازيا التي لم تُحسم، وعمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وهذا هو الانطباع الذي ينقله التقرير المستفيض والجدير بالثناء المقدم من الأمين العام، والذي أود أن أشكره عليه. وهذه النقطة نفسها هي التي وردت بقوة أكبر في رسالة الرئيس شفرنادزه المؤرخة ٦ تموز/يوليه ١٩٩٦، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن. وهي رسالة توليها ألمانيا أهمية كبيرة.

ومن الواضح أن الاتصالات بين الطرفين، التي ساعد فيها كل من المبعوث الخاص للأمين العام والاتحاد الروسي بصفته عاملا مساعدا، لم تحقق نتائج ملموسة حتى الآن. وجدير بالملاحظة أيضا أن سفراء مجموعة "أصدقاء جورجيا"، قاموا بمساع في تبليسي وسوخومي على أساس البيان الرئاسي الصادر في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٦، وأن الاستجابة التي تلقاها السفراء في سوخومي كانت غير مرضية.

إن سبب هذا المأزق الذي آلت إليه العملية السياسية يكمن في الموقف المتشدد للقيادة الأبخازية التي تصر على إقامة دولة منفصلة لأبخازيا. ومنذ عدة شهور مضت قدمت حكومة جورجيا عرضا ذا شأن، لم يحقق نجاحا حتى الآن، إلى الجانب الأبخازي، يتمثل في إنشاء دولة اتحادية لأبخازيا تتمتع بالحكم الذاتي على نطاق واسع. وهناك حاجة ملحة الآن إلى أن تتعلم القيادة الأبخازية قبول أن أي حل للنزاع لا بد أن يستند إلى مبدأي، سلامة جورجيا الإقليمية وسيادتها.

وتنظر ألمانيا إلى مفهوم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا والمساهمة الألمانية فيها على أنها لدعم عملية سياسية جارية تؤدي الى حل تفاوضي دائم. ونحن نقدر الدور القيم والمعزز للاستقرار الذي تقوم به البعثة ونرحب به، غير أن هذا الدور لا يمكن أن يكون لمجرد دعم استمرار الحالة السياسية الراهنة بدون وجود احتمال تحقيق تسوية تفاوضية. فإذا ما تجمد الموقف السياسي الحالي، فقد يضطر المجلس مستقبلا إلى التساؤل عن الدور المقبل للأمم المتحدة في هذا الصراع.

وتعرب ألمانيا عن بالغ استيائها لآثار "التطهير العرقي" الذي جاء به الصراع في أبخازيا، وما أدى إليه من طرد جماعي للناس، معظمهم من الجورجيين، من مناطق عشيم، بالإضافة الى إزهاق أرواح عدد كبير من الأبرياء هذه الآثار لا يمكن قبولها على الإطلاق. ومن ثم يجب على الجانب الأبخازي أن يتوقف دون إبطاء عن وضع العراقيل في وجه عودة اللاجئين والنازحين إلى المنطقة. وأي ربط لهذه المسألة بمركز أبخازيا في المستقبل أمر غير مقبول.

وفي ظل هذه الخلفية، تشجعنا الإشارات التي جاءت من الأمين العام ومن الاتحاد الروسي الذي يقوم بدور العامل المساعد، عن عزمهما على تكثيف جهودهما السياسية والدبلوماسية.

وأود الآن أن أشدد على نقطة رئيسية ثانية. إن وفدي لا يزال يشعر بقلق كبير من تردي الحالة الأمنية الذي أدى إلى إنهاء عملية المراقبة التي تقوم بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة. ونحن نتوقع من الطرفين أن يتخذا تدابير قوية ضد بث الألغام، الذي يشكل خطرا ليس على أفراد البعثة وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة فحسب، بل يشكل أيضا، على الأخص، خطرا، على السكان المحليين واللاجئين والنازحين العائدين الى المنطقة. وينبغي أن تتضمن هذه التدابير زيادة تحسين الإشراف على خطوط وقف إطلاق النار ومحاكمة المسؤولين عن هذا الفعل.

وترحب ألمانيا بالخطوات التي اتخذها الأمين العام حتى الآن لمواجهة هذا التهديد. ونحن على ثقة من أن الأمين العام سيبذل قصاراه لتقليل الخطر بالنسبة لأفراد الأمم المتحدة في الميدان، وتشدد على ضرورة التعاون والتنسيق المستمرين والوثيقين بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، في الوفاء بولايتيهما. وهنا أيضا نميل الى الاعتقاد أنه إن لم يبد في الأفق أي تحسن فإن ذلك سيكون داعيا إلى إعادة النظر في المهام التي عهد بإنجازها إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة.

وفي الختام أثني على الأمين العام وعلى مبعوثه الخاص السفير برونر وممثله المقيم، السيد بوتا، على ما أبدياه من مهارة وصبر دبلوماسيين. ويستحق أفراد البعثة دعمنا الكامل وشكرنا الجزيل لهم لما يقومون به من جهود في ظروف في منتهى الصعوبة.

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ليس مما يسر أن يضطر المرء إلى استهلال تعليل تصويته بالإعراب عن الأسف لعدم إحراز تقدم في المنطقة خلال كل هذه الفترة الطويلة. وتقرير الأمين العام، وهو تقرير يحظى بتقديرنا، يعلمنا أن عملية السلام بين الطرفين الجورجي والأبخازي قد وصلت الى طريق مسدود. وقد استخدمت تعابير مماثلة في التقارير السابقة.

ونشعر بالأسف خاصة لأن قادة أبخازيا لا يريدون أن يفهموا أن حكومة وبرلمان جورجيا يبذلان جهدا كبيرا في البحث عن حل للمشكلة وقد عرضا على أبخازيا استقلالا ذاتيا واسعا - وهي حالة قلما وجدت في حالات مماثلة. ودعوني أعيد الى الذاكرة أن البرلمان الجورجي اعتمد في نيسان/ابريل قرارا يوصي بمنح أبخازيا دستورا وبرلمانا وهيئات تنفيذية وقضائية ونشيدا وعَلَمًا وشِعَارا وغير ذلك مما تتمتع به الدولة، بالإضافة الى مناطق خالصة تمارس فيها اختصاصها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والضريبية - كل ذلك في إطار اتحاد فدرالي داخل حدود جورجيا المعترف بها دوليا.

وهذا هو السبب في أن مشروع القرار الذي ننظر فيه اليوم، والذي نؤيده أشد التأييد، يلاحظ مع بالغ القلق الموقف المتشدد الذي يتخذه الجانب الأبخازي، ويحث الطرفين - وخاصة الطرف الأبخازي - على إحراز تقدم ملموس من أجل تحقيق حل سياسي مناسب.

وبطبيعة الحال، يجب على الطرفين حل قضية أساسية - وهي المركز السياسي لأبخازيا. ولهذا الغرض يجدان في متناولهما مساعي الأمين العام الحميدة عن طريق مبعوثه الخاص، والاتحاد الروسي الذي يقوم بدور العامل المساعد، والدعم من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن نشعر بالامتنان لجميع هؤلاء لما يقومون به من جهود.

ونود أن نعرب عن تأييدنا الخاص للخطوات التي اتخذها الاتحاد الروسي والدور الذي يقوم به في البحث عن حل لهذا الصراع. فهو يتميز بوضع خاص يستطيع منه، في اعتقادنا، أن يواصل خدمة غرض السلام في جورجيا. ويجب على قادة أبخازيا إيلاء الاعتبار الجدي للإمكانيات التي تعرض الآن على شعب أبخازيا للعيش بسلام، دون أن يفقد هويته الوطنية، والتمتع بولاية داخلية كبيرة والتمكن من العمل، جنبا الى جنب، مع سائر سكان جورجيا، من أجل تحقيق التنمية والرفاه للشعب.

ويود وفدي أن يشكر أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة على الدور القيم الذي يقومون به في جورجيا ونحن نجدد ولاية البعثة. ونشكر رابطة الدول المستقلة ومجموعة "أصدقاء جورجيا" ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون للاجئين والصليب الأحمر وجميع المنظمات الإنسانية التي تقوم بتقديم المساعدة في جورجيا.

ونود أن ننوه بشكل خاص بعمل المنظمات التي تتصدى للحالة الإنسانية. وكما هي الحال في الصراعات الأخرى التي هي قيد نظر مجلس الأمن، فإن عمل تلك المنظمات أساسي جدا. ولهذا السبب من المهم أن نتذكرها وأن نشجعها على الاستمرار رغم الصعوبات الحاضرة.

وفي الوقت الذي نكرر فيه تأييد الوفد الشيلي لمشروع القرار، نود أن نوضح أنه يولي الاهتمام الواجب للحالة الإنسانية الشاقة لأبخازيا. فمشروع القرار يؤيد من جديد حق جميع اللاجئين والنازحين في العودة إلى ديارهم ويدين عمليات القتل التي جرت بحوافز إثنية كما يدين عملية زرع الألغام، ويؤيد وضع برنامج لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

ونعرب عن أملنا في أن يتخذ الطرفان، وبخاصة القادة الأبخازيون، خطوات مجدية على أساس مشروع القرار هذا. فذلك سيكون بمثابة إشارة واضحة الى المجتمع الدولي. ويجب أن لا يغرب عن بالنا أن الأمين العام سيقدم في غضون ثلاثة أشهر تقريرا يبين فيه إن كان قد تحقق أي تقدم في هذا الصدد وحينئذ سيضطر مجلس الأمن مرة أخرى إلى النظر في الموضوع وتقرير ما يجب اتخاذه من خطوات تالية. ودعونا نأمل في أن نتلقى حينئذ أنباء أفضل.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يؤيد الوفد الصيني مشروع القرار المعروض علينا اليوم ونرجو أن يؤدي اعتمادنا له دورا إيجابيا في تسوية مسألة جورجيا.

ويشعر العالم ببالغ القلق حيال عدم التوصل إلى حل لمسألة جورجيا لفترة طويلة. والعنصر الأساسي في التسوية السياسية للمسألة الجورجية إنما يتمثل فيما إذا كانت هذه الدولة العضوة الحديثة العهد بالاستقلال ستواصل المحافظة على سيادتها وسلامتها الإقليمية أو أنها ستجزأ. وموقف المجلس بشأن هذه المسألة واضح: وهو أنه يجب الاحترام التام لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية. وإن تحقيق تسوية سياسية شاملة للمسألة الجورجية يجب أن يسير في هذا الإطار.

وحكومة جورجيا، انطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الجورجي، بجميع مجموعاته العرقية، اتخذت موقفا مسؤولا في الترويج لتسوية شاملة للمسألة الجورجية وقدمت مقترحات بناءة، بما في ذلك مقترح إنشاء دولة اتحادية ومنح أبخازيا حكما ذاتيا واسع النطاق. وقد وفر هذا الموقف أساسا للتوصل إلى تسوية مبكرة لمسألة جورجيا، ونود أن نعرب عن تقديرنا ودعمنا له.

غير أنه مما يدعو للأسف أن السلطات الأبخازية ما زالت تتشبث بموقف متصلب وتواصل وضع العراقيل في وجه تحقيق تسوية سياسية، مما أدى إلى التوقف التام لعملية السلام. ولا يسعنا سوى أن نعرب عن قلقنا العميق حيال هذه الحالة.

لا يمكن لأي بلد أن ينعم بالرخاء، وأن يعيش سكانه بسلام، ما لم يتحقق التجانس العرقي والسلامة الإقليمية. ولذا، نحث الأطراف المعنية، وخصوصا سلطات أبخازيا، على اتباع نهج واقعي واتخاذ تدابير ملموسة من أجل التركيز على تسوية المركز السياسي لأبخازيا وذلك لدفع عملية السلام قدما في جورجيا ولتمكين الشعب الجورجي، بكل مجموعاته العرقية، من العيش والعمل بسلام وارتياح في أقرب وقت ممكن.

وقد بذل الأمين العام وممثله الخاص جهودا ضخمة من أجل تحقيق تسوية سياسية شاملة لمسألة جورجيا، ونود أن نعرب لهما عن تأييدنا وشكرنا. كما أننا نرى أن البلدان المعنية في المنطقة، وبخاصة الاتحاد الروسي، يمكنها أن تضطلع بدور وساطة فريد، وما فتئت هذه البلدان تقوم فعلا بذلك. ولذلك ينبغي للمجلس أن يشجعها على مواصلة هذه الجهود وزيادتها لتحقيق ذلك الهدف.

ولاحظنا أن قوات حفظ السلام التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ورابطة الدول المستقلة تتعاون تعاونا جيدا وتضطلع معا بدور إيجابي في تثبيت استقرار الحالة في المنطقة وفي النهوض بعملية السلام في جورجيا. ولذلك، نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل سنتين ونيف، اتفقت الحكومة الجورجية والقيادة الأبخازية على وقف إطلاق النار وناشدتا المجتمع الدولي أن يساعدهما من أجل العمل على تحقيق تسوية سياسية. واستجاب هذا المجلس بزيادة حجم ونطاق وجود المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في الميدان في جورجيا. وأوضح للطرفين آنذاك أنه يتوقع منهما العمل على وجه الاستعجال من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، وأنه ينبغي لهذه التسوية أن تحترم احتراما تاما سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

ومنذ ذلك الحين، عملت الحكومة الجورجية بصبر ومثابرة من أجل تحقيق هذا الهدف؛ ولم تعمل القيادة الأبخازية بصورة مماثلة. ولم تنخرط القيادة الأبخازية في المحادثات على نحو بنّاء، بالرغم من المقترحات الجورجية التي كانت ستفضي إلى قيام أوسع حكم ذاتي ممكن في منطقة أبخازيا. وعرقلت أية عودة على نطاق كبير للاجئين من غير الأبخاز. ورفضت أن تواجه حقيقة أنه لا يوجد أي بلد على استعداد للتفكير في قيام دولة مستقلة في أبخازيا. وبهذا، فإن القيادة الأبخازية

حكمت على شعبها أن يعيش حياة يكتنفها الفقر وانعدام اليقين.

وعما قريب سيمدد هذا المجلس الولاية الحالية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة ستة أشهر أخرى. ويمثل هذا القرار استعداد أعضاء المجلس لمواصلة تقديم موارد الأمم المتحدة الشحيحة أملا في التغلب على المأزق الحالي في المفاوضات. ويمثل أيضا استعداد البلدان لتقديم أفراد عسكريين. ونحن، بوصفنا عضوا في مجموعة أصدقاء الأمين العام من أجل جورجيا، وبوصفنا أحد المساهمين الرئيسيين بالأفراد لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، ممتنون للمبعوث الخاص، ورئيس البعثة ورئيس المراقبين العسكريين، وكذلك لأعضاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا على العمل الذي يقومون به ولكن يجب أن تكون بعثة المراقبين قادرة على الاعتماد على دعم الأطراف التي طلبت مشاركة الأمم المتحدة في الميدان. وأن الزيادة الأخيرة في عمليات زرع الألغام في المنطقة التي تتولى المسؤولية فيها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا تثير القلق بصورة خاصة، وأننا نتوقع من جميع الأطراف أن تفعل كل ما في وسعها لكفالة وقف هذه الأنشطة. ونرحب بجهود الأمانة العامة لإعادة وزع المركبات المضادة للألغام ولتزويد البعثة بقدرة لكشف الألغام وإزالتها، ونحث المعنيين على العمل مع الأمانة العامة لتنفيذ هذه التدابير في أقرب وقت ممكن. ويتمثل الهدف في العمل من أجل استعادة الفعالية التشغيلية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وإن وجود قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة عامل هام في تحقيق ذلك، ويحدونا الأمل أن تواصل البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة العمل على تطوير التعاون الأوثق تحقيقا لهذا الغرض.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن إعادة التعمير واحترام حقوق الإنسان عنصران أساسيان في تطوير الاستقرار وإتاحة المجال أمام عودة الحياة الطبيعية إلى المنطقة. ونرحب على وجه الخصوص بالمقترحات الرامية إلى تنفيذ برنامج لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ونتطلع إلى تقرير الأمين العام بشأن الترتيبات لإنشاء مكتب لحقوق الإنسان في سوخومي.

ونرى أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة ما زالت تضطلع بدور قيم في المحافظة على الظروف اللازمة للتوصل إلى تسوية دائمة. ولكن - ونقول هذا دوما في هذه المناسبات - للأطراف، وبخاصة للقيادة الأبخازية، أن تدلل على أنها مستعدة للعمل بإخلاص وبشكل بنّاء من أجل تحقيق تسوية. وما زالت الحكومة البريطانية ترى أن أية تسوية من هذا القبيل، إذا كان لها أن تكون ناجعة، يجب أن تحترم احتراما تاما سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): مثل معظم النزاعات الداخلية التي اندلعت في أعقاب الحرب الباردة، فإن الحالة الراهنة في أبخازيا بجورجيا تنطوي على عوامل سياسية وإنسانية وعسكرية متداخلة. ونعتقد أن العملية السياسية هي العامل الأساسي الحاسم في هذا الصراع وينبغي بالتالي إيلاؤها الأولوية القصوى في السعي من أجل التوصل إلى حل.

وفي هذا السياق، نقدر ونؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام، ومجموعة "أصدقاء جورجيا"، وبخاصة الاتحاد الروسي، بوصفه ميسرا للنهوض بتسوية سياسية شاملة للصراع.

بيد أننا يجب أن نوافق الأمين العام على أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يساعد الطرفين في التوصل إلى حل إلا إذا كان على استعداد لحل خلافاتهما بروح من الحل التوفيقي. وفي هذا الصدد، يرى وفد بلدي أن اقتراح الحكومة الجورجية بمنح أبخازيا حكما ذاتيا واسع النطاق في إطار دولة جورجية موحدة، كما ورد في رسالة الرئيس شفرنادزه المؤرخة ٦ تموز/يوليه ١٩٩٦، يشكل أساسا صلبا تقوم عليه تسوية سياسية شاملة.

وننضم صوتنا أيضا إلى أصوات أعضاء المجلس الآخرين في توجيه الطلب إلى الجانب الأبخازي خصوصا بإنهاء التوقف التام الراهن في العملية السياسية وباعتماد نهج أكثر مرونة وبرغماتية في التوصل إلى حل يستند إلى مبدأ احترام سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وإن الشلل الذي تعاني منه العملية السياسية قد اقترن أيضا بظروف إنسانية خطيرة. ومما يؤسف له أن عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في أبخازيا ما زالت تعترضها العقبات من الجانب الأبخازي. وهناك ضرورة

لتخفيض أعمال الإجرام والعنف الجارية التي تردع أيضا عودة اللاجئين والمشردين، ولا سيما في منطقة غالي. وفي هذا الصدد، يجب علينا أن نؤكد على أن أية محاولة لربط عودة اللاجئين بمسألة المركز السياسي لأبخازيا غير مقبول على الإطلاق.

ومن جهة أخرى، يسرنا أن نؤيد برنامج حماية وتعزيز حقوق الإنسان في أبخازيا، وهو البرنامج الذي ستتولى تنفيذه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونأمل أن نتلقى تقريرا مفصلا وحسن التوقيت من الأمين العام عن ترتيبات إنشاء مكتب معني بحقوق الإنسان في سوخومي، كيما يمكن فتح هذا المكتب في أقرب وقت ممكن.

وحول مسألة هامة أخرى، يبدو أن الألغام البرية تمثل عقبة كبرى، وخاصة من حيث أنها تعيق حرية حركة أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وفي هذا الصدد، بوصفنا بلدا مساهما بقوات في عملية حفظ السلام هذه، يسر وفدي بصورة خاصة أن يلاحظ أن أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا سيتلقون مركبات محمية ضد الألغام وبعض الدعم الهندسي لشق الطرقات. ونأمل أيضا أن يساعد التعاون الوثيق والمستمر بين بعثة المراقبين وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة على تعزيز سلامة أفراد البعثة.

وفي ضوء جميع هذه الاعتبارات، يسر وفدي أن يؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وذلك بالتصويت لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

وأخيرا، أود أيضا أن أعرب عن خالص شكرنا للسفير برونر، المبعوث الخاص للأمين العام، ولنائبه المقيم، السيد بوتا، وكذلك لجميع الموظفين الخاضعين لقيادتهما على جهودهم المثابرة في ظل ظروف شاقة.

السيد فلوسفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) كما جاء في بيان الاتحاد الأوروبي اليوم، الذي تؤيده بولندا، هذه ثالث مرة يدرس فيها مجلس الأمن خلال الأشهر الستة الأخيرة الحالة في أبخازيا بجورجيا. وهذا يظهر، من ناحية، أن عملية حسم الخلافات بين طرفي النزاع صعبة بوجه خاص وأنها لا تحقق النتائج المتوقعة. ومن الناحية الأخرى، فإن تواتر مناقشاتنا حول جورجيا يثبت وجود قدر كبير من التصميم لدى أعضاء المجتمع الدولي على مساعدة ذلك البلد بأية طريقة ممكنة من أجل ايجاد حل لمشاكله المأساوية.

إن مسألة تصميم المجتمع الدولي - أو بصورة أعم، مشاركته - تطرح أمام هذا المجلس بصورة متكررة. ومن تجربتنا، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، نعرف جيدا أن هناك تكافلا قويا بين إرادة طرفي النزاع على تسوية مشاكلهما وإرادة المجتمع الدولي على المشاركة في عملية التسوية.

ويبدو أننا وصلنا اليوم، في حالة جورجيا، إلى منعطف طرق. فالجهود العديدة التي بذلها المجتمع الدولي لم تحل حتى الآن المشاكل. ولم تتمكن الأمم المتحدة ولا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولا رابطة الدول المستقلة من تحقيق النجاح. كما أن مبادرات سفراء مجموعة "أصدقاء جورجيا" في تبليسي لم تحقق هي الأخرى تحسنا ملموسا في الحالة. وهنا لا يمكن للمرء أن يشكك في إرادة والتزام مجتمع الدول. ولكننا نستطيع أن نشكك في توفر إرادة والتزام طرفي النزاع.

وفي مشروع القرار الذي نحن على وشك التصويت عليه، يعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء استمرار الأطراف في الإحجام عن حل خلافاتها بسبب ما يتخذه الجانب الأبخازي من موقف متشدد. وينبغي أن يذكر بشكل واضح انه ليس هناك في الحالات المشابهة لهذه الحالة متسع للمواقف غير التوفيقية. وبدلا من ذلك، فإن المرونة والاعتدال لازمان. وإننا نناشد طرفي النزاع، ولا سيما الأبخازيين، اثبات أن هدفهما النهائي هو التوصل إلى حل سلمي لخلافاتهما.

ويرى وفدي أن الحل الوحيد للنزاع يكمن في التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، بما في ذلك تحديد وقبول المركز السياسي لأبخازيا داخل دولة جورجيا، مع احترام سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية.

وقد شعرنا بالانزعاج لدى سماع الأنباء عن أن الجانب الأبخازي يمنع اللاجئين والأشخاص النازحين من العودة إلى ديارهم. وفي الواقع، يؤكد مشروع قرار اليوم انه لا صلة بين عودة اللاجئين والأشخاص النازحين ومسألة المركز السياسي لأبخازيا. ونتوقع أن يعجل بشكل كبير بعملية العودة الطوعية للاجئين والأشخاص النازحين

دون تأخير أو شروط مسبقة، وأن يمتثل لجدول زمني يستند إلى الجدول الذي قدمته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فيجب ألا نسمح بحدوث تغييرات ديمغرافية نتيجة لهذا النزاع.

إن التهديد المستمر الذي تشكله الألغام البرية يبعث على الجزع الشديد. ومما ينطوي على المأساة أن هذا التهديد يصبح بازدياد سمة مشتركة للنزاعات المعاصرة. ولهذا السبب نرحب مع بالغ التقدير بقرار الأمانة العامة أن تقدم لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا الدعم الهندسي والمعدات اللازمة لإزالة الألغام. وفي الوقت ذاته، ندين زرع الألغام، وخاصة في منطقة غالي. فهذه الألغام سببت بالفعل عدة وفيات في صفوف السكان المدنيين وأفراد حفظ السلام والمراقبين الدوليين. وذلك أمر مرفوض.

لقد سبق لي أن تحدثت عن تصميم والتزام المجتمع الدولي. ولكن علينا أن نكون واقعيين. فعلى ضوء الافتقار إلى تعاون ومرونة المعنيين مباشرة، وعلى ضوء البيئة المتزايدة الخطورة للقيام بمهمة حفظ السلام، فإن اهتمام أعضاء المجتمع الدولي قد يكون متلاشيا.

وينبغي لنا أن نمنع ذلك بكل الوسائل الممكنة. وبما أنه لا يزال هناك احتمال كبير أن تصل عملية إيجاد حل سلمي للنزاع في جورجيا إلى بر النجاح، فإننا نؤيد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا إلى نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) إن الوفد الروسي أحد مقدمي مشروع القرار بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة ستة أشهر. وأهميته تنبع من أنه يعيد تأكيد التزام المجتمع الدولي باحراز تسوية سياسية للنزاع في أبخازيا على أساس احترام سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية وضمان حقوق الشعب المتعدد الجنسية في ذلك البلد.

ونود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام ومبعوثه الخاص ورئيس بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا على جهودهم الرامية إلى الحفز على إيجاد تسوية للنزاع. ونشيد أيضا بموظفي البعثة على ما يقومون به من عمل صعب ولكنه ضروري للغاية.

إن لروسيا مصلحة حيوية في رؤية جورجيا، البلد الصديق، مستقرة وديمقراطية ومزدهرة. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من إيجاد تسوية عاجلة للنزاع وإزالة آثاره. وتقوم روسيا، بوصفها ميسِّرة لعملية التفاوض الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة، بعمل مكثف مع حكومة جورجيا والجانب الأبخازي بهدف دفع عملية السلام قدما، وفي المقام الأول فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية للتوصل مستقبلا إلى اتفاقات شاملة.

ونجري مشاورات نشطة مع القادة الأبخاز، مقترنة بتدابير لممارسة ضغط قوي على الجانب الأبخازي، وفقا لقرارات مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة المؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بغية إعطاء الوضع في سوخومي المزيد من المرونة والطابع البناء.

وتَجري حاليا جولة أخرى من الاتصالات بالطرف الأبخازي في موسكو. ونحن نعمل بصورة وثيقة مع الممثل الخاص للأمين العام لجورجيا، السفير إدوارد برونر. ونحن بانتظاره في موسكو في الأسبوع القادم لإجراء مشاورات هامة. ونعول على أنه سيجري أيضا محادثات موضوعية مع ممثلي الطرفين.

وثمة عامل جديد وإيجابي يتمثل في الاتجاه نحو الحوار المباشر بين الطرفين الجورجي والأبخازي، مما كان في السابق مستحيلا من حيث المبدأ. ونرحب بمبادرة المبعوث الخاص بشأن الترتيب لعقد اجتماع جورجي - أبخازي، بمساعدة روسيا ونؤيد هذه المبادرة، وسنفعل كل ما في وسعنا لتشجيع نجاحه.

ولدينا من الأسباب القوية ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه الجهود تحقق الأثر المطلوب على الجانب الأبخازي. ولدى القيادة الأبخازية مزاج يميل صوب البحث عن اتفاقات توفيقية من أجل التوصل إلى تسوية. وفي الوقت ذاته، في ضوء الهوة التي تفصل بين الطرفين، لا تزال هناك حاجة إلى تحويل هذا الميل الإيجابي المتزايد إلى خطوات ملموسة نحو الأمام من طرف الجانب الأبخازي.

وهناك موضوع آخر يقلقنا قلقا متزايدا وهو المأزق الحالي في مسألة الرجوع المنظم للاجئين. ونتوقع أن يصدر مجلس الأمن طلبا حاسما بشأن هذه

القضية يلقى في نهاية المطاف قبولا حسنا في سوخومي.

ويقلقنا قلقا بالغا تدهور أوضاع الأمن في منطقة غالي في أبخازيا بجورجيا، نتيجة للتهديد المتزايد الذي تشكله الألغام. إن الزرع العشوائي للألغام قد تسبب بالفعل في إصابات، كما أنه يعترض بشدة سبيل تنفيذ أفراد قوة حفظ السلام التابعة للرابطة والمراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة للولايات المناطة بهم. ويجب اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لإزالة الخطر الواسع الانتشار الذي تسببه الألغام. ونؤكد من جديد استعداد روسيا لمساعدة الأمم المتحدة على تحقيق هذا الهدف ونأمل أن تستجيب الأمانة العامة للأمم المتحدة استجابة ملموسة لاقتراحاتنا.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفد اندونيسيا أن يعرب عن تقديره للأمين العام لتقريره الدقيق الزاخر المتعلق بالحالة في أبخازيا بجورجيا والمقدم عملا بالقرار ١٠٣٦ (١٩٩٦). كما نعرب عن تقديرها للمبعوث الخاص للأمين العام، السفير إدوارد برونر ولنائبه رئيس بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، السيد ليفيو بوتا، وكذلك لكل العاملين في البعثة - الذين يضطلعون بمهامهم في ظل ظروف صعبة.

ويشعر وفد بلدي بالانزعاج إذ يلاحظ من التقرير أن المفاوضات السياسية بين الطرفين لم تحرز تقدما؛ فالمسألة الجوهرية، وهي تعريف المركز السياسي لأبخازيا، ما زالت دون حل، مما يوقف العملية السياسية تماما. والموقف المتشدد المتخذ من الجانب الأبخازي قد زاد بالفعل من صعوبة المفاوضات. وبغية الخروج من الطريق المسدود الحالي، يحتاج الطرفان احتجاجا شديدا إلى تكثيف جهودهما، تحت رعاية الأمم المتحدة وبمساعدة الاتحاد الروسي بوصفه ميسرا، بغية تحقيق تسوية سياسية مبكرة وشاملة للصراع. وتود اندونيسيا أن تؤكد من جديد دعمها الكامل لجهود الأمين العام ومبعوثه الخاص بهدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للصراع على أساس احترام سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

ومما يضاعف من قلقنا إزاء انعدام التقدم على الجبهة السياسية الاضطرابات المستمرة في الميدان، بما في ذلك الحالة الخطرة التي تواجه المشردين داخليا والتهديد الدائم الذي تشكله الألغام. ولا تزال الحالة الإنسانية النابعة عن هذا الصراع مصدر قلق كبير لوفد بلدي. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد على الحاجة الماسة إلى عودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم مؤمَّنين، وفقا للقانون الدولي وكما نص عليه الاتفاق الرباعي. ونود أيضا أن نؤكد المعاناة العشوائية التي أنزلت بالسكان المدنيون وأفراد قوة حفظ السلام والمراقبين من المجتمع الدولي من جراء زرع الألغام في منطقة غالي. يجب معالجة هذه الحالة فورا.

ولهذا فإنه مما يبعث على ارتياح وفد بلدي أن يلاحظ المساهمة الكبيرة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في تخفيف حدة هذه الحالات الخطيرة. ولا تزال بعثة المراقبين تضطلع على نحو مثالي بولايتها في أجزاء من المنطقة الأمنية ومنطقة الأسلحة المحدودة وفي وادي كودوري. إلا أن البعثة لا يمكنها العمل بفعالية في مناطق أخرى، مثل قطاع غالي، نظرا لأنها أصبحت غير مستقرة. ولا يمكن قبول الأخطار الماثلة أمام البعثة، وقوة حفظ السلام التابعة للرابطة، وأمام سكان المنطقة من جراء التهديد المتواصل للألغام الذي سبق أن أشرنا إليه، إلى جانب انعدام القانون، بما في ذلك أعمال القتل العمد والسرقة المسلحة والنهب والابتزاز والتخويف. لذلك يود وفد بلدي أن يؤكد أنه من الضروري لأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة للرابطة، بالإضافة إلى السكان المحليين، أن تكفل لهم السلامة والأمن وحرية التحرك. وحقيقة أنه حتى الميلشيا الأبخازية لا سيطرة لها على هذه المنطقة وأن السكان المحليين يلجأون إلى "مجموعات الدفاع عن النفس" وهي مجموعات غير رسمية، تؤكد لنا مرة أخرى ضرورة الخروج من الطريق المسدود للمفاوضات.

ويلاحظ وفد بلدي أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا تشترك في مفاوضات مطولة لتبادل الرهائن وأن بعض هذا التبادل حقق النتيجة المرجوة منه. كما أنه مما يشجعنا أن الجانبين، بمساعدة البعثة وقوة حفظ السلام التابعة للرابطة، يتعاونان لحل المشاكل المشتركة، مثل محاربة الجريمة ومعالجة المسائل الأمنية والاحتياجات الإنسانية، وإرساء تدابير لبناء الثقة.

ولا يسع وفد بلدي إلا أن يثني على التعاون والتنسيق بين البعثة وقوة حفظ السلام التابعة للرابطة في تنفيذ ولايتيهما اللتين مكنتاهما من الإسهام في إضفاء

الاستقرار على منطقة الصراع. لقد سمح التعاون بين البعثة والقوة بإنجاز عدد من أوجه النجاح في التقريب بين طرفي الصراع.

ووفقا للآراء التي أعرب عنها اليوم، يود وفد اندونيسيا أن يؤيد تأييدا تاما مشروع القرار المعروض علينا. وكلنا أمل في أن يبدأ الطرفان قريبا مفاوضات بنّاءة وملموسة لإيجاد سلم دائم وشامل.

السيد عبد العزيز (مصر): يسعدني أن أبدأ بتقديم الشكر للأمين العام على تقريره حول الوضع في أبخازيا بجمهورية جورجيا، والذي يعكس بجلاء جهوده الصادقة وجهود المبعوث الخاص السفير إدوارد برونز ونائبه المقيم بوتا الرامية لإحراز تقدم في القضية الرئيسية المتمثلة في تحديد مركز سياسي لأبخازيا بجمهورية جورجيا يحظى بموافقة الطرفين، ويحفظ لجورجيا سيادتها وسلامتها الإقليمية.

منذ التقرير السابق للأمين العام، وعلى الرغم من جهود الأمين العام ومبعوثه الخاص، والجهود الصادقة التي يقوم بها الاتحاد الروسي كمسهِّل، وجهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والرامية (جميعها) لإحراز تقدم في هذه القضية، فإن التوصل لحل سياسي حتى الآن ما زال متعثرا.

وإذا كانت مبادرات مجلس رؤساء رابطة الدول المستقلة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمبادرة البناءة التي قامت بها مجموعة أصدقاء جورجيا في شهر أيار/مايو والتي تبعتها تحركات أخرى في شهر حزيران/يونيه قد ساهمت في تحريك المياه الراكدة من خلال تكثيف محاولات إقناع الأطراف وبصفة خاصة الطرف الأبخازي الذي فشل حتى الآن في الاستجابة لهذه الجهود بعدم إمكانية استمرار الوضع على ما هو عليه، وببدء حوار مباشر فإننا نأمل أن تستمر قوة الدفع لهذه المبادرات لحين التوصل إلى تسوية نهائية.

وفي نفس الوقت فإن مصر تعرب عن القلق العميق إزاء استمرار زرع الألغام على الطرق دون تمييز وما ترتب على ذلك من تغيير في انتشار البعثة ومفهوم العمليات ولو لفترة مؤقتة في قطاع غالي وما تبع ذلك أيضا من خطورة على حياة أفراد البعثة وما يمكن أن يشكله من خطورة على حياة العائدين من اللاجئين والمشردين لدى عودتهم في المستقبل.

وعلى الرغم من إيفاد الأمم المتحدة لفريق الخبراء في إزالة الألغام، وما تم الاتفاق عليه من إجراءات تالية، فإن الحاجة ما زالت ماسة لتعاون الأطراف في وقف عملية زرع الألغام في جهود تتوازى مع جهود توفير المصادر الفنية والمالية اللازمة لإزالتها، تلك الجهود التي تكتسب أهمية خاصة في ضوء الوضع المالي الحرج للأمم المتحدة الذي لا تستطيع معه تقديم مساهمة فنية أو مالية كبيرة للمساهمة في إزالة تلك الألغام إذا ما استمر زرعها في المستقبل. وفي هذا الصدد فإننا نود أن نحيي التعاون البنّاء بين بعثة الأمم المتحدة وقوات رابطة الدول المستقلة في مواجهة هذه المشكلة الهامة وفي تنفيذ بعثة الأمم المتحدة للولاية المناطة بها في كافة المجالات.

إن مصر تشاطر الشك الذي أعرب عنه الأمين العام في التقرير إزاء مدى جدية الأطراف في البحث عن السلام، ذلك الشك الذي يتأكد من قراءة رسالة الرئيس شيفرنادزه إلى رئيس مجلس الأمن. وإزاء ذلك فإننا نناشد الطرفين - وبصفة خاصة الطرف الأبخازي - إبداء المرونة اللازمة لدفع جهود السلام بهدف التوصل لتسوية سلمية في وقت مناسب، وبهدف تجنب الوصول الى وضع تضطر معه الأمم المتحدة - بالنظر لأزمتها المالية - إلى سحب أو تخفيض بعثتها في المنطقة.

إن مصر تؤيد إنشاء مكتب حقوق الإنسان في أبخازيا، يعمل تحت مظلة بعثة الأمم المتحدة في جورجيا بالنظر للدور الهام الذي يمكن أن يلعبه في مواجهة الوضع الإنساني المتدهور والمثير للقلق في أبخازيا بجورجيا، وذلك تحت إشراف المفوض السامي لحقوق الإنسان. وتؤيد كذلك إدراج التكاليف الطفيفة لبرنامج حقوق الإنسان في ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جورجيا وفقا للنمط المقترح من الأمين العام.

وفي الختام، سيصوت وفد مصر لصالح مشروع القرار المطروح أمام المجلس.

السيد كويتا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبذل الأمم المتحدة جهودا دؤوبة من أجل إيجاد حل سياسي للصراع بين جورجيا وأبخازيا. وإن الاتحاد الروسي، بوصفه ميسِّرا، يلعب دورا لافتا للنظر

بغية تنفيذ المهمة المعقدة المتمثلة في جمع الأطراف معا والتوصل إلى تسوية للنزاع بالوسائل السلمية. ويسر وفدي أيضا أن يسجل التفاني الذي ينجز به المبعوث الخاص للأمين العام ونائبه بالإضافة إلى الأفراد العسكريين والمدنيين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، المهمة المناطة بهم من قبل مجلس الأمن. ونعتقد أن الأطراف ولا سيما أبخازيا يجب أن تستفيد من حسن نية المجتمع الدولي بغية التغلب على خلافاتها ووضع أسس إقامة سلم دائم.

ويأسف وفدي بعمق بسبب عدم إحراز تقدم في عملية السلام بين جورجيا وأبخازيا. ونلاحظ أن تحديد المركز السياسي لأبخازيا يشكل جوهر المشكلة. ويعتقد وفدي أن هذه المسألة يجب دراستها في إطار احترام سيادة ووحدة أراضي جورجيا، داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وعلاوة على ذلك، تقلقنا حقيقة أن تهديد الألغام لا يزال يؤثر على قطاع غالي، وأن بث الغام جديدة يعرض للخطر أرواح السكان والأفراد الدوليين المدنيين والعسكريين. ومن الملح أن تضع الأطراف حدا لهذه الممارسة التي تمنع بعثة الأمم المتحدة من إنجاز ولايتها.

وتؤكد حكومتي مرة أخرى قلقها إزاء بطء عملية العودة الطوعية للاجئين والمشردين. وهي تعتبر أن أية محاولة لوضع العقبات في طريق عودة اللاجئين والمشردين إلى وطنهم، غير مقبولة. وفي هذا السياق، تدين أعمال القتل التي ترتكب بوازع عرقي والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان في المنطقة.

ونؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتدة في جورجيا لفترة إضافية حتى ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

وسيصوت وفدي مؤيدا لمشروع القرار المعروض على مجلس الأمن لأنه متوازن ويبين الحالة الراهنة، حالة عملية السلام بين جورجيا وأبخازيا.

السيد موتسواغي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مما يزعج وفدي ازعاجا عميقا تعطيل عملية السلام في أبخازيا بجورجيا، الذي يرجع أساسا إلى عدم رغبة الجانب الأبخازي في تقديم تنازلات بشأن مركز أبخازيا في المستقبل داخل جمهورية جورجيا. وإن الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الروسي كميسر، قد اقترحت مختلف الخيارات لمركز أبخازيا في المستقبل، ولكن الجانب الأبخازي استمر في إبداء العناد بإصراره على اتحاد يجمع دولتين متساويتين. وتؤيد بوتسوانا مشروع القرار المعروض علينا إذ أنه يؤكد بحق على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للحفاظ على سيادة ووحدة أراضي جمهورية جورجيا.

ومما يغضبنا الاستخدام المتواصل "للتطهير العرقي" من جانب القيادة في أبخازيا في محاولتها لإضفاء الطابع البلقاني على أراضي جورجيا. وإن ربع مليون من اللاجئين والمشردين الذين أجبروا على مغادرة ديارهم قبل أربع سنوات لمجرد أنهم ينتمون إلى مجموعة عرقية مختلفة، لا يزالون يعانون في مخيمات اللاجئين في أبخازيا لأن الجانب الأبخازي يضع العقبات على طريق عودتهم إلى وطنهم بمعرفة مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وعلاوة على ذلك، فإن أعمال القتل العمد التي ترتكب بدوافع عرقية، والسرقة عن طريق استخدام الأسلحة، والنهب، والابتزاز والارهاب، من الأعمال الشائعة في قطاع غالي. ومما لا يصدق، على الأقل، ألا يستطيع الناس الذين يدعون بأنهم قادة وطنيون احترام أبسط مبادئ حسن الحكم لضمان حقوق السكان مختلفي الأعراق في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم.

وأود أيضا أن أؤكد على الأهمية التي يوليها وفدي للفقرة ١٠ من مشروع القرار. وتعين على ثلاث قواعد لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في قطاع غالي أن توقف عملياتها بسبب الألغام البرية المضادة للأفراد التي تبث في الطرق التي تستخدمها دوريات البعثة في القطاع. ولا نجد أي عذر في أن تتعرض بعثة المراقبين لهذا النوع من التهديد من جانب الذين تحاول مساعدتهم في تحقيق السلم في بلدهم. وبالنسبة لمسألة حقوق الإنسان، من المهم أن يقوم المجتمع الدولي باستخدام جميع طاقاته من أجل تحسين التقيد بحقوق الإنسان في أبخازيا. وإننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه من الضروري إنشاء مكتب لحقوق الإنسان في سوخومي على نحو عاجل.

ومرة أخرى، يقرر المجلس تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وبهذا تعطى أطراف الصراع في أبخازيا فرصة أخرى، وقد تكون الأخيرة،

لتحقيق السلم. ونحث تلك الأطراف على اقتناص هذه الفرصة. ويجب أن تدرك الأطراف أن صبر المجتمع الدولي ليس بغير حدود. ونحثها على الدخول في حوار جاد بغية تحقيق تسوية سياسية في إطار فترة الولاية المحددة بمشروع القرار. وقد لا تتاح لها أبدا الفرصة مرة أخرى لأن تستفيد من جو يفضي إلى المفاوضات السلمية لأن ولايتي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة لا يمكن تمديدهما إلى ما لا نهاية.

السيد فيرارين (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا وقبل كل شيء أن أقول إن الوفد الإيطالي يؤيد تأييدا كاملا البيان الذي ألقاه الممثل الدائم لايرلندا، السفير جون كامبل، باسم الاتحاد الأوروبي؛ ونحن نؤيد ذلك البيان دون تحفظ.

ونشكر الأمين العام على تقريره البالغ التفصيل عن الحالة في أبخازيا بجورجيا، ونعرب عن تقديرنا للجهود الدؤوبة التي بذلها المبعوث الخاص، السفير برونر، وعلى الإسهام في السعي إلى إيجاد تسوية سلمية للمسألة من جانب الاتحاد الروسي بوصفه ميسِّرا ومن جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن تقرير الأمين العام يبين بوضوح شديد أنه بالرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من خلال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، فإن الحالة في أبخازيا، بجورجيا قد تدهورت خلال الشهور القليلة الماضية. إن مستوى العنف والتخويف في منطقة أبخازيا بلغ حدا غير مقبول، يحول دون وفاء قوات حفظ السلام بولايتها. وتدين إيطاليا بشدة استعمال العنف وعمليات القتل التي تحفزها دوافع إثنية، وتشارك تماما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا رأيها، حين أعلنت مؤخرا عدم مقبولية محاولات التعديل الديمغرافي في المنطقة نتيجة للنزاع. ونشجب كذلك العقبات التي وضعتها السلطات الأبخازية في سبيل حرية عودة اللاجئين والنازحين. ونحث هذه السلطات على تنفيذ الاتفاقات القائمة دون مزيد من التأخير.

إن هذه الانتهاكات للقانون الانساني الدولي لا ينبغي أن تبقى دون رد. ونناشد الجانب الأبخازي، بصورة خاصة، أن يتحلى بالاعتدال وأن يعمل على تنفيذ برنامج حماية حقوق الانسان وأن يتعاون على تحقيق هذه الغاية مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وبالاضافة إلى ذلك، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء الموقف السلبي الذي اتخذته القيادة الأبخازية إزاء الجوانب المتصلة بالمركز السياسي للمنطقة مستقبلا. ونود أن نشدد على أن عليها أن تبذل أهم الجهود لإزالة العقبات التي تعترض سبيل التوصل إلى تسوية سلمية لهذه المسألة، تمشيا مع مبدأ سيادة جورجيا وسلامتها الاقليمية، وهو مبدأ نعيد تأكيد دعمنا غير المشروط له.

وفي هذا الصدد، نود مرة أخرى أن نوجه الانتباه إلى الموقف المسؤول لحكومة جورجيا التي قدمت بالفعل عدة لفتات لحسن النية بغية الوصول إلى تسوية سلمية للنزاع. بما في ذلك تقديم اقتراح سياسي يبدو لنا أنه جدير تماما بالنظر فيه.

وفي الختام، لا يفوتني أن أؤيد تقدير الأمين العام حين قال إن أي تدبير تتخذه الأمم المتحدة لن يكون فعالا إلا إذا تحلى الطرفان، وخاصة الجانب الأبخازي، بالارادة اللازمة للتعاون التماسا لحل. وهذا هو السبب الذي يجعلنا مقتنعين بأن المفاوضات ينبغي أن تستمر. ونؤيد توصية الأمين العام بتجديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ولذلك ستصوت إيطاليا لصالح مشروع القرار، حيث ترى أن مضمونه يعكس الوضع الراهن للمسألة ويحدد المسؤوليات في النزاع تحديدا واضحا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): الآن أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/544.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، المانيا، اندونيسيا، ايطاليا، بوتسوانا، بولندا، جمهورية كوريا، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، مصر ، المملكة المتحدة، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالاجماع بوصفه القرار ١٠٦٥ (١٩٩٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد اندرفورث (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الحالة في أبخازيا، جورجيا، لم تتحسن، مع الأسف، فالمحادثات موقوفة ويبدو أن الابخاز متشددون كدأبهم. وما زال هناك ربع مليون من اللاجئين المحرومين من دفء منازلهم. وقد زاد الخطر الذي يواجهه المراقبون غير المسلحين التابعون لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.

إن القرار الذي اتخذ اليوم يتناول هذه المسائل. فقد تكلم مجلس الأمن لإعادة تأكيد سيادة جورجيا وسلامتها الاقليمية. ودعونا الأمين العام والاتحاد الروسي، الذي يقوم بدور العامل المساعد، إلى تكثيف جهودهما من أجل تحقيق تسوية سياسية شاملة للنزاع. وبطبيعة الحال. لا يستطيع الأمين العام ولا الاتحاد الروسي تحقيق هذا الهدف دون تعاون الطرفين ومشاركتهما بصورة كاملة فالطرفان يتحملان العبء الحقيقي لصنع السلام.

ويعكس القرار حقيقة أن الطرفين لم يبديا المرونة بمقادير متساوية فالقيادة الأبخازية تتصرف كما لو كانت أبخازيا المستقلة شيئا ممكنا. وهذا غير صحيح. ومن جهة أخرى، قدم الرئيس شفرنادزة عرضا علنيا بمنح حكم ذاتي واسع النطاق لأبخازيا. وأعاد تأكيد هذا العرض في رسالته الأخيرة إلى رئيس مجلس الأمن ولاحظ أن هذا الحكم الذاتي الواسع النطاق يتضمن برلمانا ومحكمة عليا إلى جانب خصائص مميزة للدولة، مثل العلم والشعار والنشيد الوطني. ومن المفهوم لدينا أن الزعيم الأبخازي، أردزينبا في موسكو حاليا وأنه سيجتمع بالمبعوث الخاص للأمين العام في الأسبوع المقبل. ونحن نناشده أن يصغي بعناية للسفير برونر وأن يتحاور مع الجانب الجورجي بأسلوب جدي ومرن.

وفي الوقت نفسه، يواجه أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وكذلك أفراد آخرون في منطقة غالي، خطرا جسيما من الألغام البرية. وهذا الخطر دليل على أن بعض العناصر في المنطقة لا تبغي سوى إدامة العنف والنزاع. إن القرار الذي اعتمد اليوم يدين هذه الأعمال ويدعو الطرفين إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع بث الألغام. إن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد النهج الذي اتخذته الأمانة العامة تجاه هذا الخطر. على النحو المبين في تقرير الأمين العام، ونشجع تنفيذ هذه التدابير في أقرب وقت ممكن. ونرى أيضا أن هذه التدابير ينبغي ألا تعتبر شاملة، وأنه ينبغي أن تواصل الأمانة العامة النظر في أساليب أخرى للرد على خطر الألغام البرية.

ويشير القرار إلى نتائج اجتماع قمة بودابست لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. فقد أعربت الدول المشاركة في المؤتمر:

> "... عن القلق العميق إزاء "التطهير العرقي"، والطرد الجماعي للسكان، وأغلبهم من الجورجيين، من مناطق سكنهم، ووفاة أعداد كبيرة من المدنيين الأبرياء". (S/1994/1435، المرفق، الجزء الثاني).

وهذه الفظائع يجب ألا تتكرر.

وتؤيد الولايات المتحدة بشدة الاقتراح الخاص ببرنامج حماية وتعزيز حقوق الانسان في أبخازيا، الذي من المقرر أن يضطلع به مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان، بالتعاون مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. إن القرار الذي اتخذناه اليوم يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن بحلول ١٥ آب/أغسطس بشأن الترتيبات التي يحتمل اتخاذها لإنشاء المكتب في سوخومي، وتمثل موافقة الطرفين على هذا المركز الخطوة الأولى في كسر حواجز الريبة والكراهية التي نشأت بينهما. ويتوقع وفد الولايات المتحدة من الأمين العام ومن أعضاء المجلس الآخرين أن ينظروا جديا في تمويل هذا المكتب عن طريق التبرعات، بدلا من إضافة الأعباء المالية والإدارية لتمويل المكتب إلى مسؤوليات بعثة المراقبين. ونتوقع أن يكون بإمكاننا التقدم بتبرع كبير لهذا المكتب ونطلب من الدول الأعضاء الأخرى أن تفعل كذلك.

وتؤيد الولايات المتحدة ملاحظات الأمين العام كما أعرب عنها في تقريره المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ من حيث أنه بوصفه منفذا لإرادة المجتمع الدولي، لا يستطيع

"مواصلة طلب موارد من أجل صنع السلم وحفظ السلم في الحالات التي يكون فيها احتمال إحراز التقدم ضئيلا". (S/1996/507، الفقرة ٥٦)

ولاحظ كذلك أنه،

"لا يستطيع إقرار السلم سوى الطرفين المعنيين . ويجب أن يتم ذلك عن طريق الحوار والتساهل المتبادل". (المرجع نفسه)

لقد حان الوقت لذلك. ويجب أن يبدي الطرفان الارادة اللازمة للتعاون. وإن لم يفعلا ذلك، وإذا استمر الوضع الراهن لمدة ستة أشهر أخرى، سيواجهان إمكانية أن يلقي المجتمع الدولي نظرة فاحصة بدرجة أكبر فيما إذا كانت بعثة المراقبين في مكانها الصحيح في جورجيا.

وتحث الولايات المتحدة مرة أخرى جميع أطراف النزاع في جورجيا على التعاون الكامل مع بعثة المراقبين، وعلى وقف أعمال التدمير مثل بث الألغام، وعلى بذل جهود متضافرة في سبيل إيجاد حل سلمي لخلافاتهم. ولا تستطيع بعثة المراقبين الاضطلاع بمسؤولياتها بنجاح بغير هذا الأسلوب.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدي الكبير للمبعوث الخاص للأمين العام، السيد برونر، ونائب المبعوث الخاص، السيد بوتا، وجميع أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا على تفانيهم في الخدمة.

السيد مارتينز - بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يبين تقرير الأمين العام المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ حول الحالة في أبخازيا، بصورة عامة، أنه لم يحدث تقدم في المفاوضات السياسية بين جورجيا وأبخازيا وأن عملية السلام لا تزال متوقفة. ولم يتوصل الطرفان بعد إلى حل لخلافاتهما بغية تحقيق تسوية عاجلة للنزاع، بما في ذلك المركز السياسي لأبخازيا في نطاق دولة جورجيا، مع احترام سيادة جورجيا وسلامتها الاقليمية.

في ضوء هذه الحالة، تعتقد هندوراس أنه يتوجب على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده من أجل تعزيز الحوار السياسي بين الطرفين، كيما يمكن لهما أن يحققا اتفاقا واسعا حول الجوانب الضرورية للسير قدما في عملية السلام - وهي عودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم وفقا للقانون الدولي وكما هو مقرر في الاتفاق الرباعي المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وإبرام اتفاق بشأن منح مركز خاص لأبخازيا مع الحفاظ على السلامة الإقليمية لجورجيا.

لهذا السبب، نحث الطرفين، وخاصة الطرف الأبخازي، على إحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي للنزاع وعلى التعاون مع الأمين العام في الخطوات التي يقوم باتخاذها في هذا الصدد، بمساعدة الاتحاد الروسي الذي يقوم بدور العامل المساعد، وعلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية في أبخازيا، يسعدنا أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد بدأت، بالتعاون مع بعض المنظمات غير الحكومية، ثلاثة مشاريع في منطقة غالي للعمل على إعادة إدماج الذين عادوا إلى أماكن نشأتهم، وأن ثمة مشاورات تجري لتنفيذ برنامج لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وهو برنامج يحظى بالقبول من الطرفين، وما من شك في أنه سيؤدي إلى تحسين مراعاة حقوق الإنسان في أبخازيا.

وعلى الرغم من حالة انعدام الأمن والاستقرار السائدة في منطقة غالي، ورغم الخطر الذي تمثله الألغام البرية على سلامة وأمن أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وعلى أنشطتها، تواصل بعثة المراقبين الوفاء بولايتها وتتعاون بشكل مرض مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ومع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وكما يؤكد تقرير الأمين العام بحق، فإن الألغام تشكل تهديدا خطيرا. ولا ينحصر هذا التهديد في منطقة واحدة، وقد تكون له نتائج خطيرة حينما تستأنف عملية إعادة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم. وفي هذا الصدد نحث الطرفين على منع بث الألغام والتعاون تعاونا تاما مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة.

ويعتقد وفدي أن وجود البعثة ما زال ضروريا بينما تجري إعادة تنشيط عملية السلام عن طريق الحوار والتنازلات المتبادلة من الطرفين. وكان ذلك هو السبب الذي حدا بنا إلى التصويت لصالح القرار الذي يمدد ولايتها. ونأمل أن يثبت الطرفان رغبتهما في السلام من خلال اتخاذ تدابير ملموسة تفضي إلى حل سياسي للنزاع الأبخازي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لفرنسا.

إن مجلس الأمن، إذ يتخذ بالإجماع القرار ١٠٦٥ (١٩٩٦) الذي يمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، إنما يريد جديا أن يوجه رسالة سياسية إلى الطرفين، وخاصة إلى الطرف الأبخازي.

يجب استئناف المفاوضات السياسية بشكل عاجل. فقد تقدمت حكومة جورجيا بعروض سخية من شأنها أن تسمح لأبخازيا بالتمتع بقدر واسع من الحكم الذاتي السياسي. ومن الضروري الآن أن يقبل المسؤولون في سوخومي بالحلول التوفيقية الضرورية لخير شعب أبخازيا. ويجب عليهم بشكل خاص أن يتخلوا عن أي أوهام انفصالية. فمستقبل أبخازيا هو داخل جورجيا، ولن يؤيد المجتمع الدولي أي تسوية لا تحترم احتراما كاملا سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية.

والعقبات أمام عودة اللاجئين والمشردين يجب أن تزال. ولا يمكن جعل اختتام المفاوضات السياسية شرطا مسبقا لإزالة هذه العقبات. فإن الطرف الأبخازي، بتوقيعه اتفاق موسكو الرباعي، أخذ على نفسه التزاما رسميا يتوجب عليه الوفاء به دون إبطاء أو وضع شروط مسبقة. وفي هذا الصدد، فإن تطور الحالة في منطقة غالي سيكون محكا لجدية الممثلين الأبخازيين. والرفض المستمر للتعاون في هذه القضية لن يفيد إلا في دفع المجتمع الدولي إلى أن يدين بأقسى العبارات ما يعتبر سياسة متعمدة للتطهير العرقي.

وتدهور الأحوال الأمنية للسكان المحليين وللموظفين الدوليين موضوع آخر يثير القلق. فزرع الألغام في منطقة غالي عمل إرهابي. ويجب على الطرفين أن يتخذا كل التدابير الممكنة لمنع هذا العمل والقبض على مرتكبيه. إن هذه مسألة أساسية وتضع مصداقية الطرفين في المحك. وفي هذه الأثناء، تؤيد فرنسا تأييدا كاملا التدابير التي اتخذها الأمين العام، والتي يعتزم اتخاذها، لكفالة حماية أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.

وتؤيد فرنسا أيضا تأييدا كاملا التدابير الرامية إلى مساعدة الطرفين على إحراز تقدم في المفاوضات السياسية. فهذا هو هدف برنامج رصد حقوق الإنسان في أبخازيا، الذي هو تدبير هام من تدابير بناء الثقة ويجب تنفيذه بأسرع وقت ممكن. وهذا أيضا هو غرض التقرير المطلوب من الأمين العام أن يقدمه عن الطرق التي يمكن بها تقديم المساعدة المالية والتقنية لإعادة بناء أبخازيا متى تم التوصل إلى تسوية سياسية.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمين آخرين على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥